

عليه السلام وليس في القطن اوقات عذها عشر وما سقى بعرب
 اودلية اوسا قية ففيه نصف العشر في القواين وقول ابو يوسف
 رحمه الله في الايوسق كان عفران والقطن يجب فيه العشر لؤل
 بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت اوسق وقال محمد بن يحيى
 العشر اذ بلغ للخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه فاعبر
 في القطن خمسة اجمال وفي الرز عفران خمسة ايمان وفي العسل العشر
 اذا اخذ من ارض العشر قلا واكثر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يث
 فيه حتى يبلغ عشرة اراقاق وقال محمد بن حسن بن اراق والفرق ستة
 وثلاثون رطلا بالعراقي وليس في الخارج من ارض الخراج العشر
باب من يجوز دفع الصلقة اليه ومن لا يجوز
 قال الله تعالى انا الصلقات للفقراء والمساكين والهاملين عليها
 والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وبن السبيل
 الاية فهذه ثمانية اصناف قد سقطت منها المولفة قلوبهم لان الله
 تعالى اعز الاسلام واعتي عليهم والفقير من له ادني شئ والمساكين من
 لا شئ له والهامل يريدع اليه الامام ان عمل يقدر عمله وفي الرقاب
 بيان المكاتب في فك رقابهم والغارم من ارضه دين وفي سبيل
 الله منقطع القران وبن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان
 اخر

واخر متك هذا العبد وداري لك سكتي والمعيون
 يرجع في العارية متى شا والعارية امانة ان هككت
 من غير تعد لم يضمن وليس للمستعير ان يوافقها ان
 وله ان يعيره اذ كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل
 وعارية الدرهم والدرتاتين والمكيل والمورون فرض
 واذا استعار رضى ليبي فيها او يفرس جاز والمعيون
 ان يرجع فيها ويكلفه قلع البنا والعرض فان لم
 يكن وقت للعارية فلا ضمان عليه وان كان وقت
 العارية فرجع قبل الوقت ضمن المعير ما نقص البنا
 والعرض بالقلع واجرة رد العارية على المستعير واجرة
 المستاجر على الموجه واجرة رد المعير المعصوبه على
 الغاصب واذا استعار دابة فردها الي صاحبها ملكها
 لم يضمن وان لم يسلمها اليه وان استعار عينا فردها
 الي دار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن وان رد الوديعة
 الي دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن **كتاب**
التضييع المقيط حر ونفقته من بيت المال فان التقطه
 رجل لم يكتف بعينه ان ياخذ من يدك فان ادعي مائة